الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

النزوح والهجرة المناخية ومسار الانتقال العادل في المنطقة العربية

ورقة عمل
الاتحاد العربي للنقابات

النزوح والهجرة المناخية ومسار الانتقال العادل في المنطقة العربية

ورقة عمل

الأتحاد العربي للنقابات

حقوق الطبع محفوضة للاتحاد العربي للنقبات
طبعة 2023

تمهيد :

تساهم الهجرة فى التنمية الأقتصاديه فى كل من بلد المنشأ و بلد المقصد ، وتُثرى النسيج الأجتماعي والثقافى للمجتمعات,لكن قد تكون هذه الفوائد بعيدة المنال عندما تندلع الأزمه ، وقد تعانى الأقتصادات التى تعتمد على العمال المهاجرين إذا غادر المهاجرون بسبب الأزمه ، مما يجعل الأنتعاش أكثر صعوبة، ومن شأن المجتمعات التى تعيش عودة جماعية من البلدان التى تعانى من الأزمات أن تواجه توترات اجتماعية وضغوطاً على الموارد والخدمات المحلية.

هذا الأمر قد يسبب للعمال المهاجرين السقوط فى فجوات آليات الحماية القائمة حيث انهم لا يؤخذون دوماً بعين الأعتبار فى أطر وبرامج الأستعداد لمواجهة الأزمات والطوارئ و الأستجابه لها، على الرغم من أنهم يواجهون أشكاال من الضعف تتجاوز تلك التى يواجهها مواطنو دولة تعانى من الأزمه ، و خير دليل على ما ذلك ، هو التهميش الواضح الذي عاناه العمال المهاجرين اثناء انتشار جائحة كوفيد 19 منذ العام 2020 .

تسلط هذه الورقه الضوء على التحديات المطولة التي يواجهها المهاجرون و اللاجئون وأوجه تعرضهم للمخاطر، حيث تفاقم العديد منها بسبب جائحة كوفيد 19 والتي من المتوقع ان تتزايد في ضل الأزمه العالميه المتعلقه بالتغير المناخي ، و تعتمد الورقه في سبيل ذلك مراجعة للمنهجيه الوطنيه للدول العربيه في معالجة ازمة المهاجرين و اللاجئين اثناء الأزمات بهدف استكشاف التحديات التي قد يواجهها العمال المهاجرين في المنطقه العربيه والأجراءات التي قد تطرحها الأستراتيجيات و الخطط الوطنيه التي من المفترض ان تعتمدها الدول العربيه في اطار الأنتقال الى الأقتصاد الأخضر كاحد ادوات مواجهة التغيرات المناخيه.

من الممكن أن يمثل تنقل اليد العاملة الناجم عن التغيرات المناخية استراتيجية للتكيف مع الامر مما يوفر فرصا لزيادة القدرة على الصمود وتجنب فقدان سبل العيش، وزيادة قاعدة المهارات في بلدان المقصد وكذلك في المجتمعات المحلية الأصلية عند عودة المهاجرين.

بالمقابل فانه من المتوقع ان تولد التغيرات المناخيه العديد من التحديات نتيجة لما سترتبه من تغيرات في تركيبة سوق العمل و استحداث وظائف جديده مرتبطه باشكال العمل المستحدثه بالأضافه الى التبعات الأجتماعيه و الأقتصاديه المترتبه على اندثار العديد من اشكال العمل التقليديه و مدى تأثير ذلك على القوى العامله سواء محليه او مهاجره .

و بناء عليه فقد تم تقسيم ورقة العمل الى اربعة اقسام :

1 - وضع العمال المهاجرين في المنطقه العربيه

حيث سيناقش هذا القسم الاتجاهات الرئيسية للهجرة الدولية والنزوح القسري في المنطقه العربيه و الملامح الديمغرافية للمهاجرين في المنطقة العربيه , التحويلات الماليه من الدول العربيه الى بلدان المنشاء,والتطورات على مستوى السياسات الخاصه بالهجره في المنطقه العربيه , و قد تم تخصيص هذه المواضيع لبيان اهمية تأثيرادراج العمال المهاجرين في مسار الأنتقال العادل سواء على الأشخاص او على دول المنشاء , و احتماليه تطوير عناصر حوكمة الهجره في دول المقصد.

2 - حجم العماله المهاجره في سوق العمل العربي من حيث القطاعات التي تشغلها و مدى تأثيرها على اقتصاديات كل من دول المنشاء و المقصد :

وقد تم في هذا القسم مناقشة القطاعات التي يشغلها العمال المهاجرين في الدول العربيه و حصرا الأسواق الأكثر استقطابا للعمال لمهاجرين (المشرق و الخليج العربي) مدى اهميتهم غي استدامة التنميه خاصه و ان هذه القطاعات هي الأكثر تأثرا في التغيير المناخي

3 - التحديات التي تواجه العمال المهاجرين في المنطقه العربيه في مسار الأنتقال العادل :

وقد ناقش هذا القسم الموقف الأقتصادي و الأجتماعي للعمال المهاجرين اثناء الأزمات في المنطقه العربيه , اهمية ادماج العمال المهاجرين في مسارات الأنتقال العادل , الأشكاليات التي تواجه ادماج العمال المهاجرين في مسارات الأنتقال العادل في المنطقه العربيه بهدف الى الوصول الى الأشكاليات التي قد تعترض ادماج العمال المهاجرين في برامج الأنتقال العادل و اهمية هذا الأدماج و العواقب المترتبه على استثناء العمال المهاجرين من خطط الأستجابه الى الأزمه المناخيه ممن خلال الأستشهاد بالأجراءات التي تم اتخاذها اثناء ازمة كوفيد 19.

4 - التوصيات

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

مقدمه :

لطالما كانت المنطقة العربية مكانا بارزا كنقطة منشأ وعبور ومقصد للهجرة الدولية والنزوح القسري، و يقدر نسبة العمال المهاجرين في المنطقه العربيه بحوالي 15 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين في العالم.

اذ تعتبر المنطقة العربية هي واحدة من مناطق المقصد الرئيسية على مستوى العالم للعمال المهاجرين و بالذات في دول الخليج العربي ، ويعمل كثير من هؤلاء العمال المهاجرين في قطاعات منخفضة المهارات بما في ذلك العمل اليدوي أو العمل المنزلي , و بصفة عامه تتركز الكتله البشريه للعمال المهاجرين في القطاعات غير المنظمه .

في حين تستظيف دول شمال افريقيا بحسب تقارير منظمة العمل الدوليه اقل من 1% من عدد المهاجرين, ولكن السمة الأبرز لهذه الدول انها دول مصدره او دول عبور للمهاجرين و بالذات الى القاره الأروبيه .

لذلك تتميز مجموعة المغرب الكبير بكون عدد الأشخاص الذين يغادرون بلدانها يفوق عدد الذين يتوافدون عليها؛ ففي تونس والجزائر والمغرب يفوق عدد المواطنين في الخارج عدد المهاجرين واللاجئين المقيمين فيها.

واحتل المغرب المرتبة الأولى في المنطقة المغاربية من حيث عدد مواطنيه المقيمين في الخارج، ومعظمهم من العمال المهاجرين (3.2 مليون مغربي، ما يمثل 9 في المائة من مجموع السكان)، تلته الجزائر بنحو 2 مليون مهاجر، و900 ألف من تونس.

و تؤكد نتائج تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2021 أن الهجرة والنزوح القسري هما مجالان رئيسيان من مجالات الأهتمام على مستوى السياسات في البلدان العربية، حيث انه من المعترف به على نطاق واسع أن الهجرة الدولية والتهجير القسري هما مجالان رئيسيان للقلق واهتمام سياسي في البلدان العربية.

و بصفتها منطقة منشأ وعبور ووجهة بارزة للهجرة الدولية والتهجير القسري ، لا تزال المنطقة العربية تستضيف حوالي 41.4 مليون مهاجر ولاجئ في عام 2020, و هذه الأحصائيه مبنيه على تعريف «المهاجر الدولي» ، والذي يشمل أي شخص يغير بلد إقامته المعتاد (باستثناء التنقل قصير الأجل لأغراض الترفيه أو الإجازة أو زيارة الأصدقاء والأقارب أو العمل أو العلاج الطبي أو التدين. الحج).

وعلى الرغم من استحواذ المنطقة العربية على هذه النسبه كمنطقة منشأ وعبور، وواحدة من مناطق المقصد الرئيسية للهجرة الدولية والنزوح القسري الا ان هناك أدلة متزايدة على أن التأثير غير المتناسب للكوارث و الأزمات على المهاجرين واللاجئين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحواجز الهيكلية ونقاط الضعف التشريعيه في القوانين الناظمه لسوق العمل في المنطقه العربيه.

1

الوضع الحالي للعمال المهاجرين في المنطقه العربيه

1.1 الاتجاهات الرئيسية للهجرة الدولية والنزوح القسري في المنطقه العربيه:

تشهد المنطقة العربية اليوم حركة هجرة على ثلاثة أنماط هي هجرة العمال النظامية وغير النظامية، والهجرة القسرية والهجرة المختلطة، وتشكل بلدان مجلس التعاون الخليجي الوجهة الرئيسية للعمال المهاجرين من المنطقة ومن خارجها، كما يهاجر العمال من المنطقة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.
لا يوجد تعريف قانوني للمهاجر الدولي. على الرغم من أن العمال المهاجرين يشكلون أكبر مجموعة ، إلا أن ما يقرب من 9.3 مليون لاجئ قد التمسوا الحماية في المنطقة ، بما في ذلك 3.6 مليون لاجئ بموجب تصريح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و 5.7 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأونروا.

في الوقت نفسه ، كانت الدول العربية هي الأصل لما يقدر بـ 32.8 مليون مهاجر ولاجئ في عام 2020. واستمر النزوح الناجم عن الصراع والعنف ، مع ما يقرب من 8.9 مليون لاجئ من البلدان العربية في عام 2020 ، بما يمثل 43 في المائة من الإجمالي العالمي.

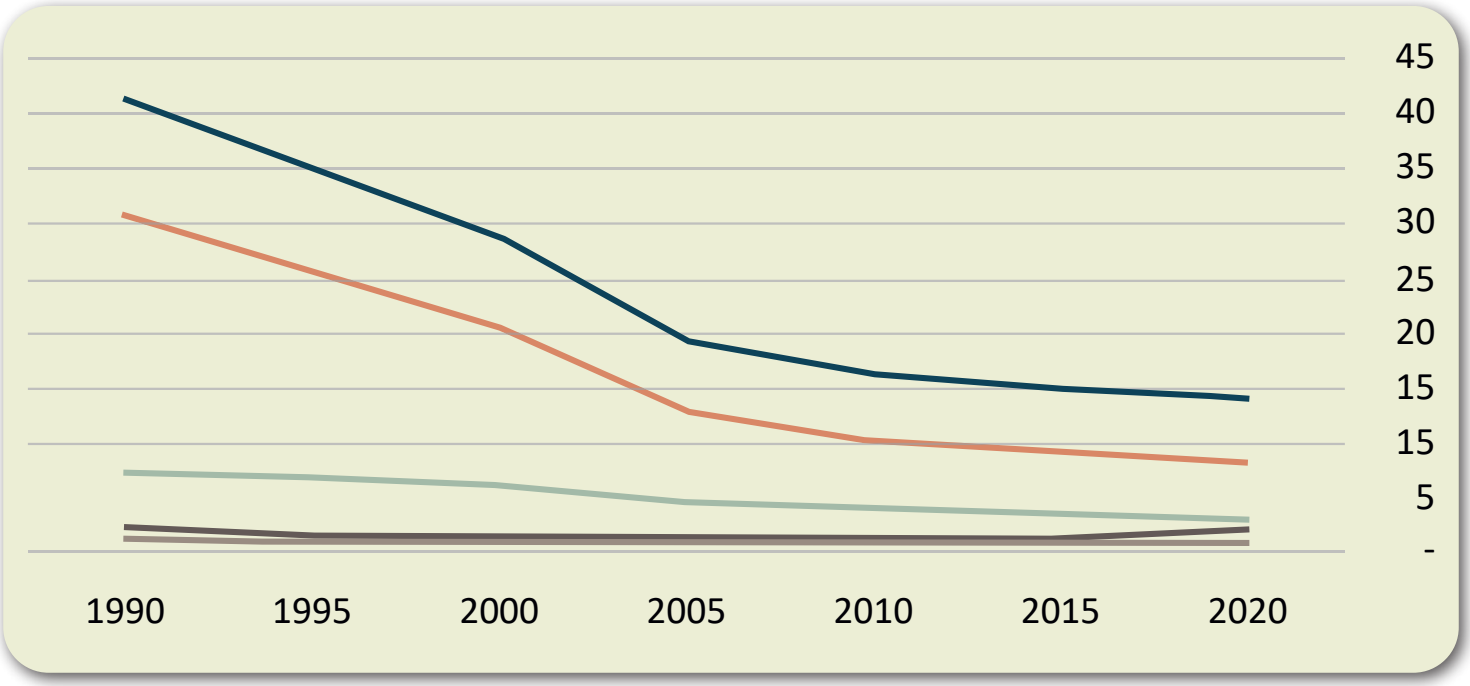

المصدر: حسابات الاسكو استنادا الى DESA, International Migration Stock, 2020
ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة ببلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل اساسي الى المهاجرين, نظر الى اتجاهات الهجرةالى هذه البلدان.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 1990-2020 (بالملايين)

يشكل الحجم الهائل للهجرة والنزوح القسري داخل المنطقة تحديات كبيرة لتحسين إدارة الهجرة وحماية اللاجئين في الدول العربية ، و بالتالي فانه من الضروري تعزيز قاعدة الأدلة في هذه المجالات ، وجمع وتحليل بيانات عالية الجودة ومصنفة حول المهاجرين الدوليين والعمال المهاجرين واللاجئين والمهاجرين عديمي الجنسية واللاجئين ، والتعليم العالي الدولي. الطلاب والمجموعات الأخرى ذات الصلة.

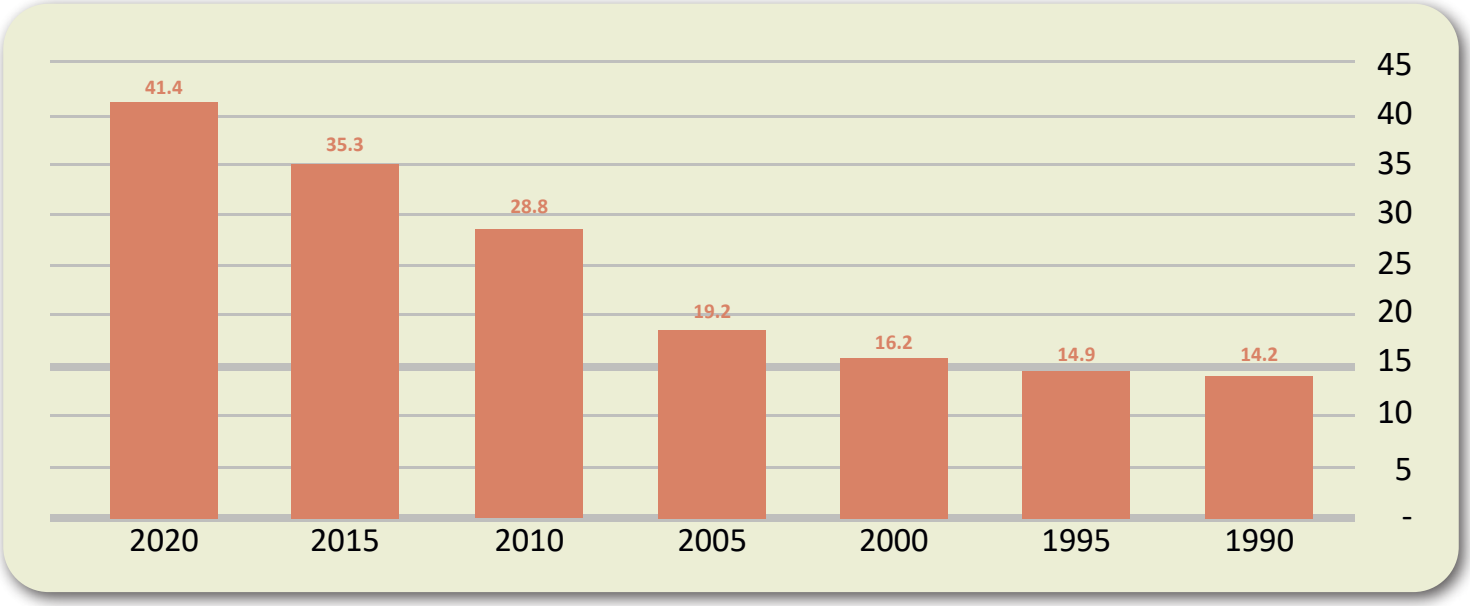

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

المصدر: حسابات الاسكو استنادا الى DESA, 2020

عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 1990-2020 (بالملايين)

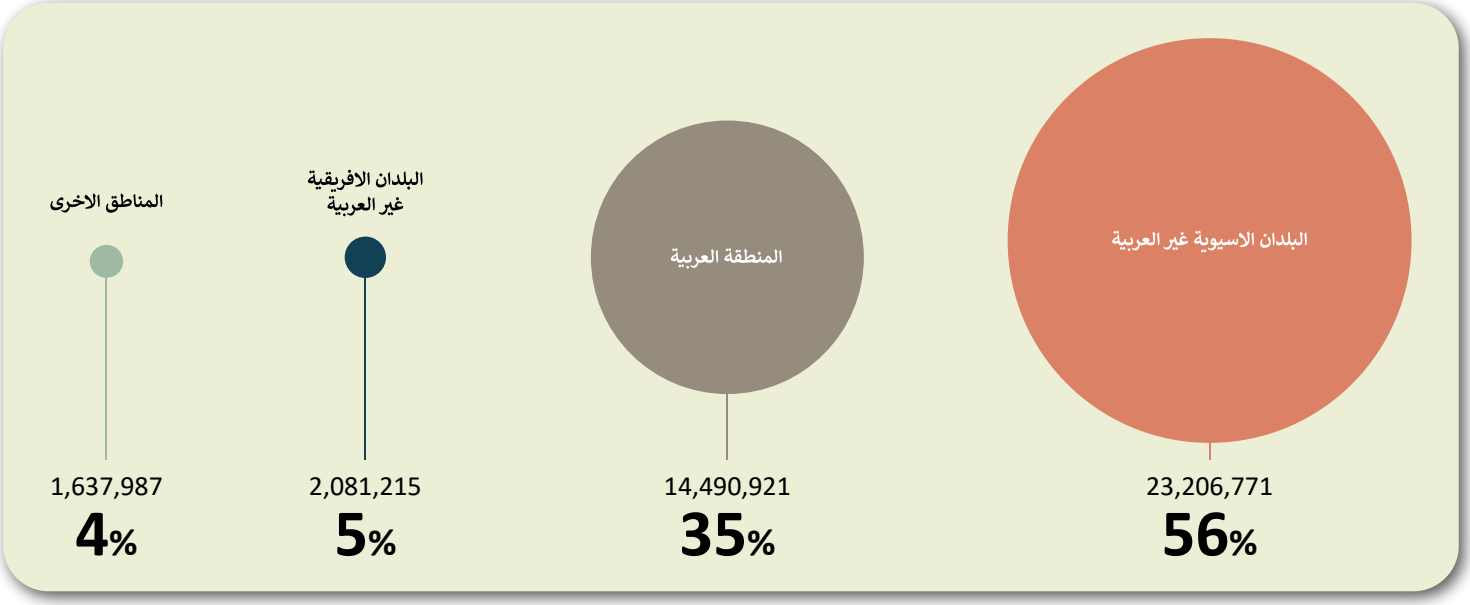

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA. 2020,

مناطق منشاء المهاجرين و اللاجئين في المنطقه العربيه , 2020

يتجلى تنوع اتجاهات الهجرة والنزوح القسري في المنطقة العربية أيضا من خالل تحليل الفئات العمرية المتنوعة للمهاجرين والالجئين المقيمين في المنطقة. فقد شكل الرجال الذين هم في سن العمل (25-64عاما) نسبة 49.3 في المائة من جميع المهاجرين و اللاجئين في المنطقة في عام 2020، وشكلت النساء في سن العمل 19.3 في المائة وبلغت نسبة ألطفال (من صفر إلى 14 عاما) 17.7 في المائة من السكان المهاجرين والالجئين، ونسبة الشباب (15-24عاما) 11.2 في المائة، ونسبة ألشخاص في سن العمل 68.6 في المائة، ونسبة كبار السن (65عاما وما فوق) 2.5 في المائة. وكان التوزيع بين الجنسين أكثر تكافؤا في الفئات العمرية لألطفال والشباب وكبار السن، مع أن عدد الذكور هو أعلى بقليل.

المصدر: حسابات إالسكوا استنادا إلى DESA 2020. International Migration Stock,

مالحظة: يستخدم مصطلح "المهاجرون والالجئون" في بيانات إدارة الشؤون االقتصادية واالجتماعية ألن البيانات تشمل الفئتين. ومع ذلك، من المهم اإلشارة إلى اختالف الوقائع وأنماط الهجرة في المنطقة، حيث تستضيف مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي في الغالب العمال المهاجرين، بينما يتركز الالجئون في الغالب في المشرق.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

توزيع المهاجرين والاجئين في المنطقة العربية حسب العمر و الفئة العمرية و الجنس , 2020

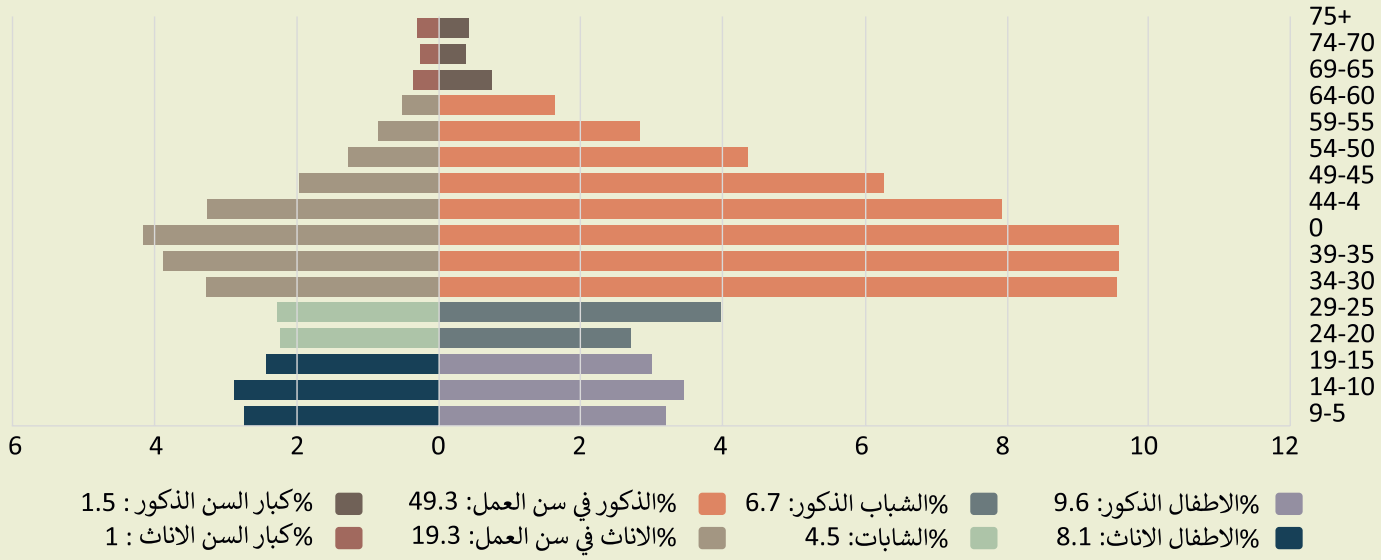

المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى DESA. 2020,

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

3.1 التحويلات الماليه من الدول العربيه الى بلدان المنشاء :

تعد المنطقة العربية، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، مصدراً رئيسيا للتحويلات المالية على الصعيد العالمي. وتشكل التحويالت المالية مصدراً هاما من مصادر الدخل لعدة بلدان عربية وتؤمن التحويلات المالية مساهمة هامة في التنمية في بلدان منشأ المهاجرين، فيمكن أن تسهم في الحد من الفقر؛ وكثيراً ما تستخدم لتمويل التعليم والصحة والسكن؛ وتوفر رأس المال لعمليات الشراء و الأستثمار ؛ وتزيد من تدفق العملات الأجنبيه، وغيرها من الفوائد.

وفي عام 2018 ، تلقت البلدان الأسيويه غير العربية 72 في المائة، أو 95.6 مليار دولارمن جميع التحويالت المرسلة من البلدان العربية.

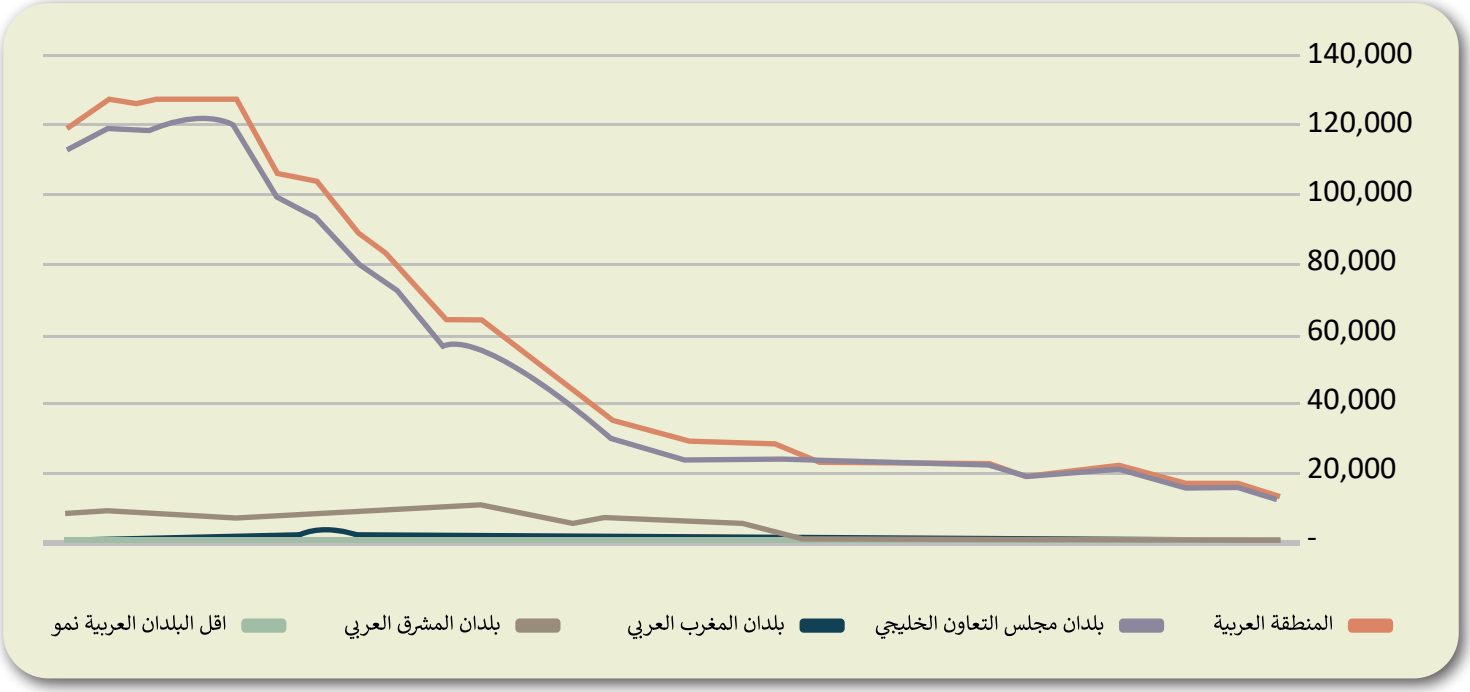

THE WORLD BANK

المصدر: World Bank, 2021a.

التحويلات المالية الخارجة من البلدان العربية حسب مجموعات البلدان، 1990-2019 (بماليين الدولارات)

وبلغت حصة البلدان العربية من التحويلات الواردة من المنطقة 26 في المائة، وكانت التحويلات التي تلقتها مصر من البلدان العربية أعلى مما تلقته جميع ء البلدان الأخرى مجتمعة في ا لمنطقة .

وتلقت كل من أوروبا والبلدان الأفريقيه غير العربية حوالي 1 في المائة من جميع ـ التحويلات المرسلة من البلدان العربية.

وتلقت الهند من المنطقة العربية أكبر قدر من التحويالت المالية التي بلغت حسب التقديرات نحو 48.6 مليار دولار في عام 2018 ، تلتها مصر التي تلقت 20.9 مليار دولار، في حين تلقت باكستان 14.1 مليار دولار، والفلبين 9.5 مليار دولار، وبنغالديش 7.8 مليار دولار.

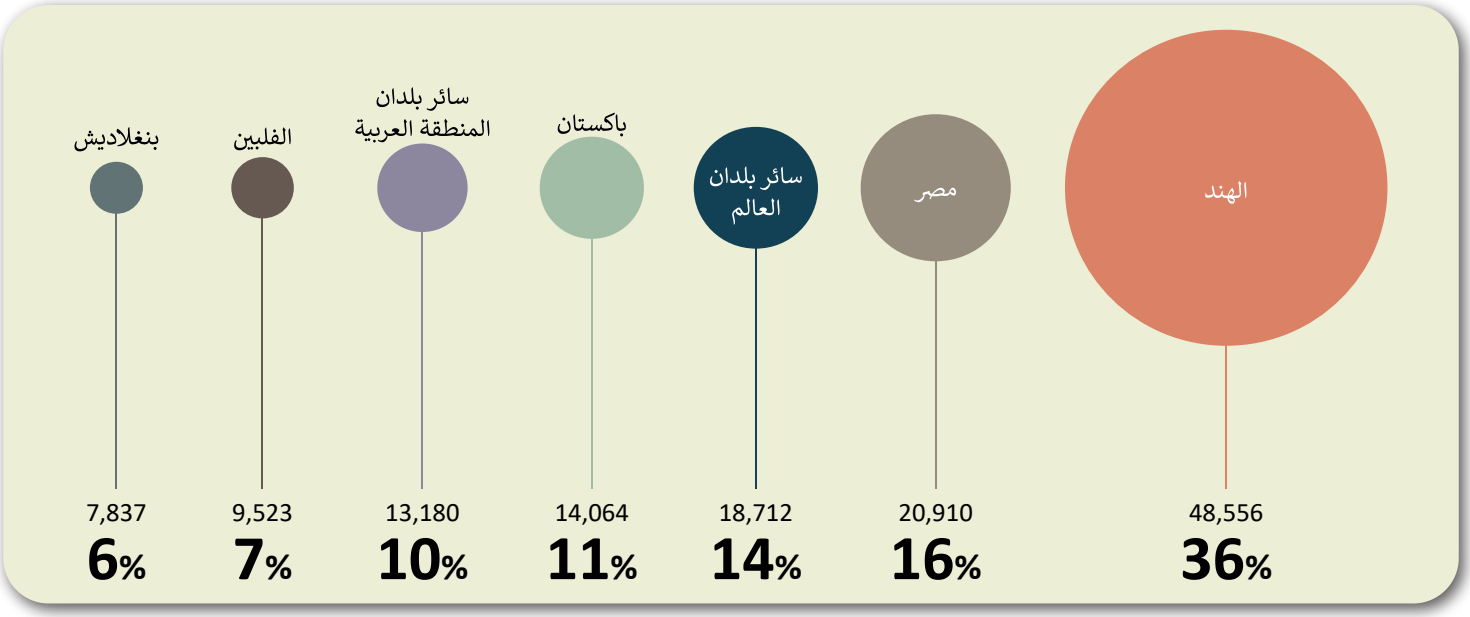

THE WORLD BANK

المصدر: World Bank, 2019.

البلدان الخمسه الأولى المتلقيه للتحويلات الماليه من الدول العربيه, 2019

4.1 التطورات على مستوى السياسات:

اعتمدت الدول العربية بين نيسان/أبريل 2019 وكانون الأول /ديسمبر 2020 مجموعة من السياسات و الأنظمه والتدابير المتعلقة بحوكمة الهجرة والنزوح القسري، وقد شاركت أيضا في مختلف الحوارات وعمليات التعاون على الصعيد الأقليمي ودون الأقليمي والثنائي.

في عام 2020، استضافت بلدان مجلس التعاون الخليجي 74 في المائة من إجمالي عدد المهاجرين و اللاجئين، معظمهم من العمال المهاجرين، أو 30,8 مليون شخص، في حين عاش 18 في المائة في المشرق، و5 في المائة في أقل البلدان العربية نموا، و3 في المائة في المغرب العربي.

في عام 2020، توافد من بلدان المشرق حوالي 61 في المائة -19.8 مليون شخص- من جميع المهاجرين و اللاجئين من البلدان العربية.

الأردن, الأمارات العربيه المتحده, عمان, الكويت,المملكة العربية السعودية هي بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة.

بلغ العدد الأجمالي للنازحين داخليا بسبب النزاعات في المنطقةالعربيه 36 في المائة منالأجمالي العالمي في عام .2020

الجمهورية العربية السورية,السودان,الصومال,اليمن من بين البلدان العشرة الأولى في العالم التي تضم أكبر عدد من النازحين داخليا.

المصدر: حسابات إلسكوا استنادا إلى Internal Displacement Monitoring Centre, Glob-.2020 al Internal Displacement Database, 2020 ,DESA, International Migration Stock

مالحظة: يستخدم مصطلح "المهاجرون و اللاجئون في بيانات إدارة الشؤون الأقتصاديه و الأجتماعيه لأن البيانات تشمل الفئتين. ومع ذلك، من المهم إلشارة إلى اختلاف الوقائع وأنماط الهجرة في المنطقة، حيث تستضيف مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي في الغالب العمال المهاجرين، بينما يتركز الالجئون في الغالب في المشرق.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

وشهد عام 2020 ممارسات خاصة جديدة أضيفت إلى القيود على السفر والتنقل لأحتواء انتشار جائحة كوفيد19 والتخفيف من عواقبها الأقتصاديه و الأجتماعيه على البلدان العربية وسكانها.

وتناولت التطورات الرئيسية في مجال السياسات خلال هذه الفتره هجرة اليد العاملة؛ والهجرة غير النظامية؛ وإجراءات القبول والتأشيرات وتصاريح الأقامه؛ والوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الخدمات الصحية؛ و ألأتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والنزوح القسري وحماية اللاجئين؛ وإدارة شؤون المغتربين والشتات؛ وغيرها من التدابير التي تؤثر على حقوق المهاجرين و اللاجئين .

ويبين الجدول أدناه مجالات التدخل الرئيسية على مستوى السياسات التي لوحظت حسب البلدان و المجالات المواضيعية، بما في ذلك لأحكام الأضافيه الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد 19.

البلد	هجرة اليد العاملة	الهجرة غير النظامية	التجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين	النزوح القسري وحماية الالجئين	اجراءات القبول والتأشيرات و تصاريح الاقامة التجنيس	ادارة شؤون المغتربين والشتات	تدابير و تطورات اخرى
الاردن	+			+			
الامارات العربية المتحدة	+	+			+		
البحرين	+	+	+		+		
تونس	+		+	+	+		+
الجزائر		+	+			+	+
جزر القمر			+		+		
الجمهورية العربية السورية				+		+	
جيبوتي					+		+
دولة فلسطين							
السودان			+	+	+		
الصومال	+			+			
العراق			+	+			
عمان	+				+		+
قطر	+			+			
الكويت	+	+	+		+		+
لبنان	+	+		+	+	+	
ليبيا		+					
مصر		+	+		+	+	
المغرب	+		+			+	+
المملكة العربية السعودية	+		+		+		
موريتانيا			+	+			
اليمن					+		+

المصدر: تجميع الاسكوا
ملاحضة: تشير العلامات باللون الاحمر الى اعتماد سياسات تدابير متعلقة بجائحة كوفيد 19

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

2

حجم العماله المهاجره في

سوق العمل العربي الأكثر استقطابا للعمال المهاجرين (المشرق و الخليج العربي) من حيث القطاعات التي تشغلها و مدى تأثيرها على اقتصاديات كل من دول المنشاء و المقصد

1.2 حجم العماله المهاجره في دول الخليج :

ازدادت هجرة اليد العاملة ازدياداً هائلاً في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية اكتشاف النفط في سبعينيات القرن العشرين.

في البداية، جاء المهاجرون للعمل في مشاريع البنية التحتية الكبيرة، لكن سرعان ما تنوع الطلب عليهم في الصناعات التحويلية والقطاعات المهنية الأخرى، كتجارة التجزئة والضيافة والصحة والسياحة والخدمة المنزلية، ما وفر فرصاً جديدة للنساء المهاجرات.

ويمثل العالم العربي اليوم قِبلة للمهاجرين من جميع أنحاء العالم. وتتم هجرة اليد العاملة إلى الشرق الأوسط وفق نظام الكفالة الذي ينظم علاقة أصحاب العمل (أو الكفلاء) بالعمال المهاجرين. ويقرر الكفلاء عادة ظروف وشروط الإقامة والعمل.

و تُعتبر منطقة المشرق العربي و على وجه الخصوص دول الخليج إحدى الوجهات الرئيسية للمهاجرين حول العالم، إذ ازدادت أعداد المهاجرين إليها ازدياداًكبيراً في السنوات الحالية. ونسبة العمال المهاجرين إلى المحليين في المنطقة هي من بين الأعلى في العالم. وكثيرٌ من هؤلاء العمال المهاجرين عمالٌ يدويون أو منزليون، وهم يواجهون عدداً من الصعوبات في الحصول على عملٍ لائق.

وقد وفَّرت الهجرة إلى دول الخليج (البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) وبدرجةٍ أقل إلى الأردن ولبنان عدداً لا يحصى من فرص العمل ودرَّت مليارات الدولارات على شكل حوالاتٍ للعمال المهاجرين وعائلاتهم.

و تلبغ النسبه المئويه للعمال المهاجرين 15 في المائة من مجموع العمال المهاجرين في العالم , و عادتا ما يعمل العمال المهاجرون في الدول العربية في قطاعاتٍ متنوعة كقطاع النفط والغاز والزراعة والنقل والفنادق، إلا أن العدد الأكبر منهم يعمل في قطاع البناء وأيضاً في العمل المنزلي. والنسبة الأكبر من عمال هذين القطاعين متدنية المهارات.

2.2 التوزيع القطاعي للعمال المهاجرين في الخليج :

يعمل 66.2 في المائة من العمال المهاجرين في الخدمات، و26.7 في المائة في الصناعة، و7.1 في المائة في الزراعة. غير أن هناك اختلافات كبيرة بين الجنسين بين قطاع وآخر.

ونسبة العاملات المهاجرات في قطاع الخدمات كبيرة، وهذا يُعزى جزئيا إلى تزايد الطلب على العاملات في قطاعات الرعاية، كالصحة والعمل المنزلي. والعمال المهاجرون الذكور أكثر تواجدا في قطاع الصناعة.

فيما يتعلق بدول الخليج تبرز دول مجلس التعاون الخليجي في صدارة الاهتمام العالمي بتركيبها السكاني الفريد من نوعه في العالم , وخاصة فيما يتعلق بأوضاع العمالة المهاجرة التي شكل العمود الفقري لأسواق العمل لديها .

وإذا كانت هذه الدول قد شدت انتباه العالم قبل ثلاثة عقود بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط آنذاك, بما عرف لاحقا(بالطفرة النفطية) فان طائفة القضايا التي تشكل محور اهتمام المجتمع الدولي - والمحلي - أصبحت واسعة النطاق ومتشعبة, اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

حيث يبلغ عدد العمالة الوافدة على اختلافها في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة مجتمعة نحو 17 مليون فرد وربما أكثر بسبب إقامة بعضهم بصورة غير قانونية؛ وخصوصًا في السعودية صاحبة أكبر اقتصاد خليجي، ويرتفع العدد الكلي إلى 23 مليونًا أو أكثر بعد إضافة أفراد أسر العمالة الوافدة؛ مما يعني تشكيلهم قرابة نصف السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يُعَدُّ أمرًا لافتًا بالمقاييس الدولية السائدة.

تختلف نسبة العمالة المهاجره لعدد السكان الإجمالي من دولة خليجية إلى أخرى ويمكن تصنيف دول مجلس التعاون من حيث تعداد العمالة الآسيوية إلى ثلاث فئات

الفئة الأولى: وتضم كلا من الإمارات وقطر والكويت، وتمثل نسبة المهاجرين فيها أكثر من 60% من السكان.

الفئة الثانية: وتضم كلا من السعودية وسلطنة عمان وتمثل نسبة المهاجرين فيها أكثر من 50% من عدد السكان.

الفئة الثالثة: وتشمل مملكة البحرين وتمثل فيها نسبة المهاجرين حوالي ثلث عدد السكان

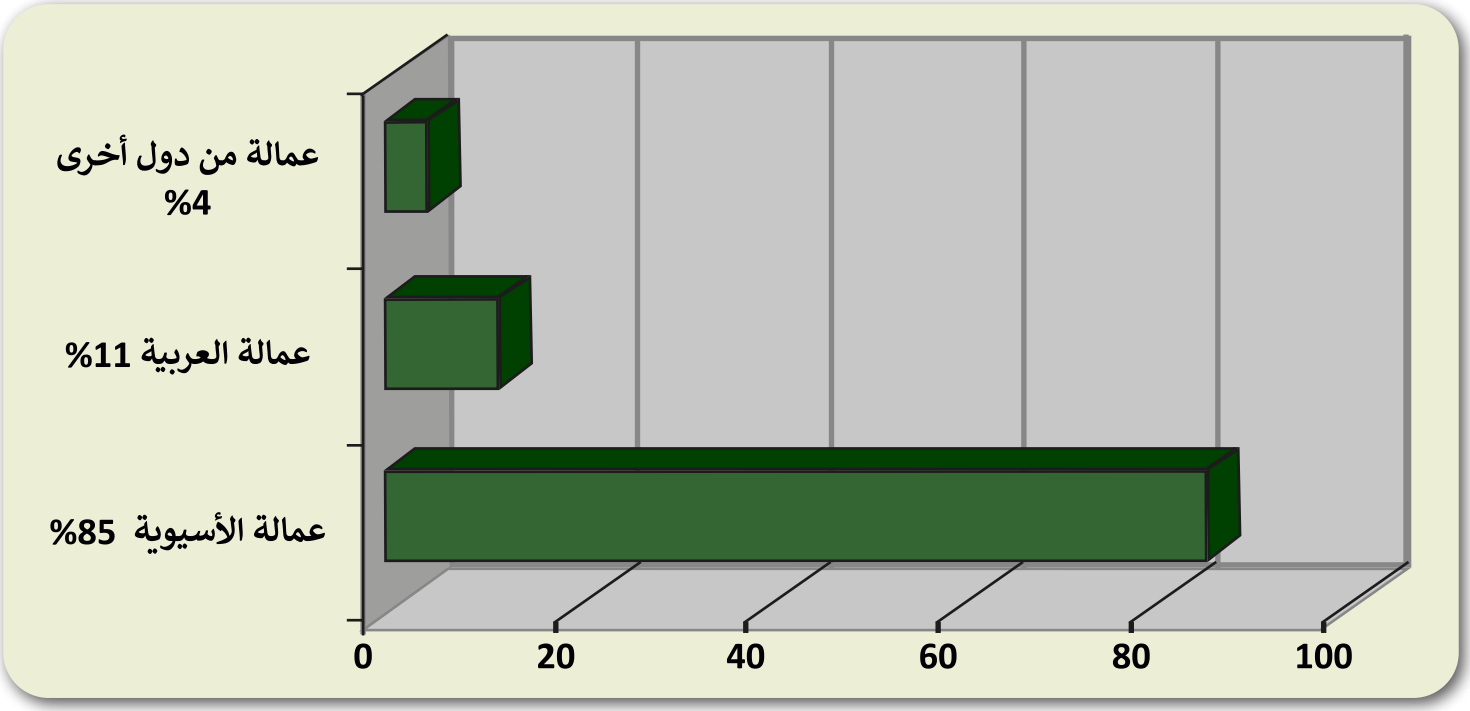

توزيع العماله المهجره بشكل عام في دول الخليج العربي

بشيءٍ أكثر تفصيلًا، يمثل عموم المهاجرين القادمين من مختلف الدول ما لا يقل عن ثلثي مجموع القوى العاملة في المنظومة الخليجية وصولًا إلى 75% و85% في بعض الحالات.

و لا شك أن هناك فوائد متبادلة بين الدول المرسِلة والمستقبِلة للعمالة المهاجره ؛ فتوافد العمالة المهاجره يخدم العمال أنفسهم وأفراد أسرهم واقتصادات بلدانهم عبر التحويلات المالية، كما يُسهم العمال في المقابل بتنفيذ الخطط التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي عبر العمل في مختلف الأنشطة؛ بما في ذلك القطاعات غير المقصودة عند العمالة المحلية الخليجية كالبناء والتشييد، وبعض القطاعات الخدمية مثل العناية الشخصية.

حقيقة القول: تتميز العمالة المهاجره باستعدادها للعمل لساعات مطوَّلة الأمر الذي يخدم تطلعات القطاع التجاري, كما يسهم العمال المهاجرون الذين يديرون المحلات التجارية الصغيرة للبيع بالتجزئة في تعزيز نوعية المعيشة في المناطق المختلفة عبر فتح محلاتهم لساعات متأخرة وفي بعض الحالات على مدار الساعة.

3.2 التحويلات الماليه للعماله المهاجره في دول الخليج :

وقد بلغ إجمالي الحوالات الصادرة من الدول العربيه حتى العام 2018 ما لا يقل عن 109 مليار دولار, وتقدر قيمة الأموال المرسلة من المنظومة الخليجية لوحدها قرابة 80 مليار دولار سنويًا، في أحدث الإحصائيات أي 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، وهي أرقام كبيرة بالمستويات العالمية، وتُوَفِّر الأموالُ المرسلة سُبل العيش الكريم لملايين الأفراد، وخصوصًا في القارتين الآسيوية والإفريقية الأمرالذي بات ينظر إليه على أنه صفقة مربحةً لكافة الأطراف من عمالٍ وأصحاب عمل ودول منشأ ومقصد لأنها تساعد في حل أزمة العجز الكبير في اليد العاملة لاسيمافي الخليج.

	التحويلات (مليار دولار)	العمالة المهاجره (مليون)	
	35	9	السعودية
	16	4	الإمارات
	12	1.5	الكويت
	8	1.1	قطر
	7.5	0.9	عمان
	1.5	0.5	البحرين
	*80	17	المجموع

4.2 احجم العماله في الأردن

اما في الأردن فيبلغ عدد العمال المهاجرين بلغ زهاء (1.2) مليون، وعدد الحاصلين على تصاريح عمل العام وصل الى 315016 عامل ، حيث يعملون في مجموعة متنوعة من القطاعات، أهمها الإنشاءات، والعمل المنزلي، وصناعة الملبوسات والفندقة والتجزئة ، غير أن العمل الموسمي المتمثل في القطاع الزراعي يمثل الجهه الأكثر إستقطابا للعماله المهاجره في الأردن من الناحيه الموسميه الغير ثابته.

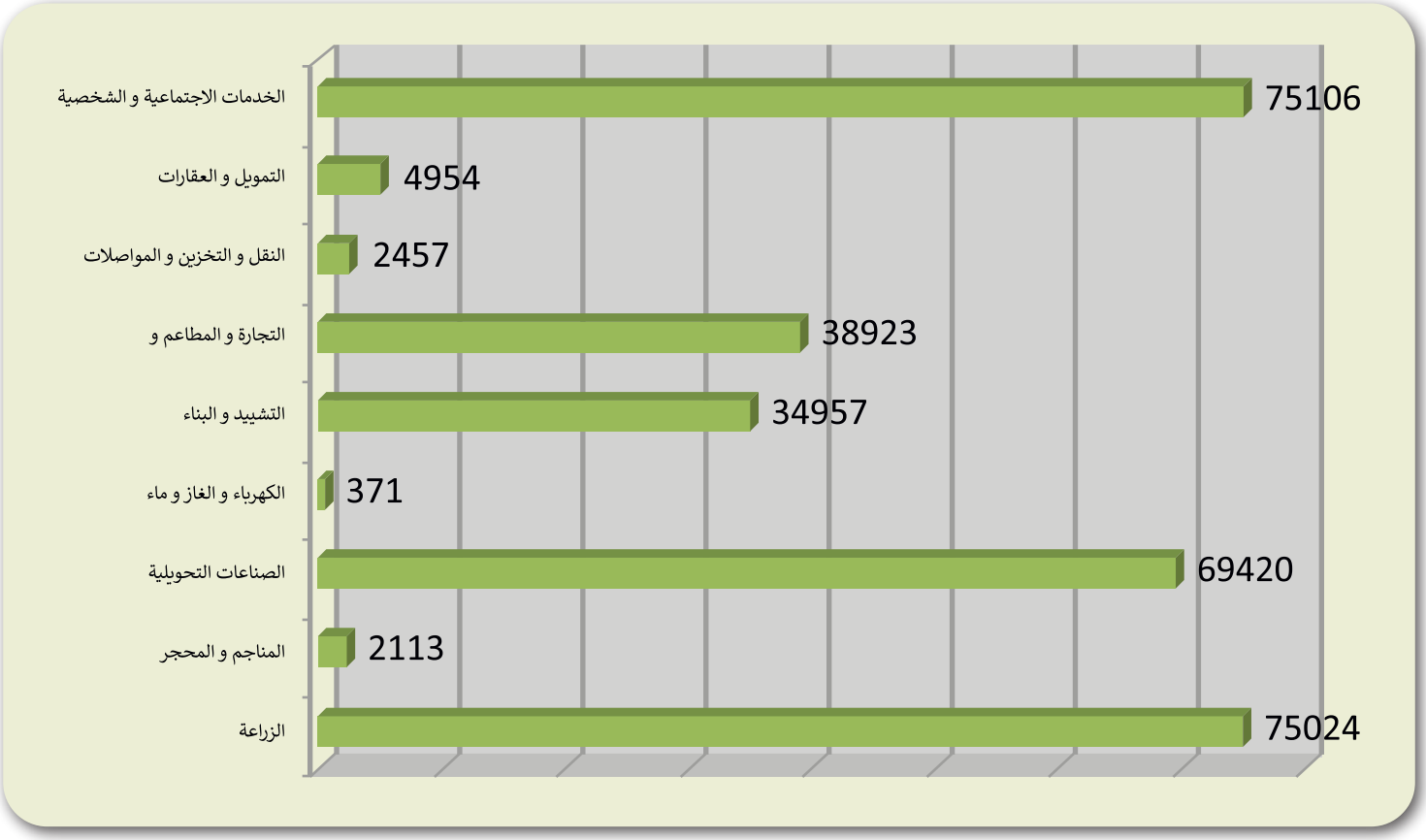

وقد شهدت الأعوام الثمانية الماضية شهدت زيادة كبيرة في عدد العمال الوافدين إلى الأردن الحاصلين على تصاريح عمل، حيث وارتفع عدد المنشأت التي تستخدم العمالة الوافدة ونسبة كبيرة في محافظة العاصمة ومعظم المنشأت خاصة يليها القطاع العام ، وأغلبها مؤسسات صغيرة الحجم. ويشكل الذكور غالبية العمال الوافدين ، بينما تشكل الإناث أكثر من السدس، وتتراوح أعمار الغالبية بين 20 و 40 عاما، ولا يشكل المتزوجون سوى نسبة ضئيلة.

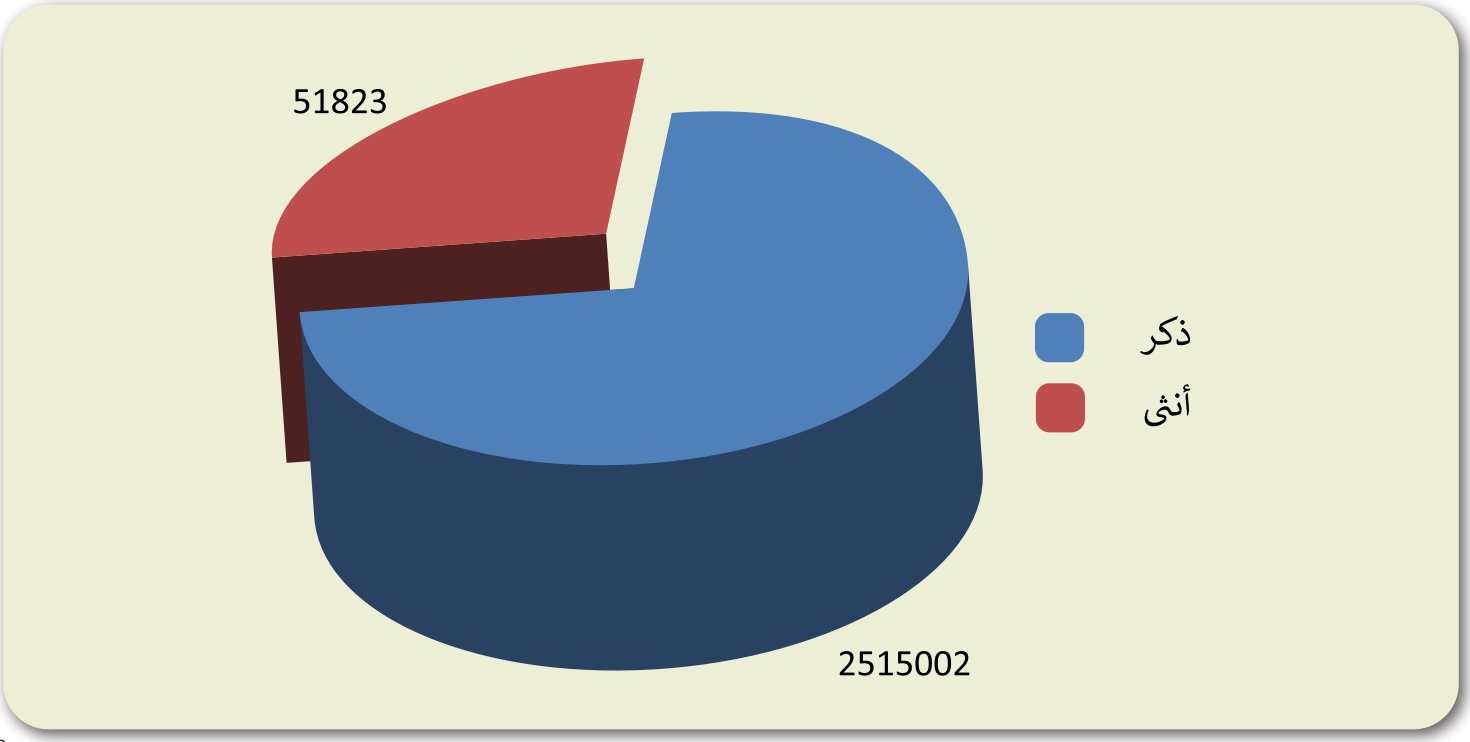

5.2 العماله المهاجره في لبنان :

و فيما يتعلق بلبنان فانه لا توجد إحصائيات محددة عن حجم العمال المهاجرين ، لذا فقد تم الاعتماد على الإحصائيات الخاصة بتصاريح العمل الممنوحة والمنشورة في موقع وزارة العمل اللبنانية، ، حيث تشير هذه الإحصائيات إلى نحو 135.950 تصريح عمل تم إضافة إلى 53.423 تصريح جديد منح لاول مرة ، قد تكون هذه الأرقام غير دقيقة بسبب حقيقة أن العديد من العمال يأتون بشكل غير رسمي.

غير أن الدوليه للمعلومات تقدر الأرقام التي يجري تداولها الآن حول حجم العمالة الأجنبية المهاجرة ما بين 200 ألف إلى 250-275 ألف عامل وعاملة، من دون العمال السوريين والفلسطينيين. وتشكل العمالة في المنازل الرقم الأكبر ، وجميعهم من العاملات الإناث (كعمالة منزلية(ويقدّر وجود بين 50 و60 ألفاً من اليد العاملة التي تقيم وتعمل في طريقة غير شرعية.

وتشكّل النساء نسبة 75 في المئة من اليد العاملة الأجنبية، وهؤلاء يعملن في الخدمة المنزلية ويصل عددهن إلى 154.749 عاملة، وتجدر الإشاره إلى أن غالبية العمالة المهاجره داخل لبنان هي من الجنسية الإثيوبيه تليها العمالة البنغاليه ومن ثم الفلبينية والمصرية و السيرلانكيه ، كما تشير هذه الإحصائيات إلى أن غالبية هذه العمالةهي عمالة منزلية.

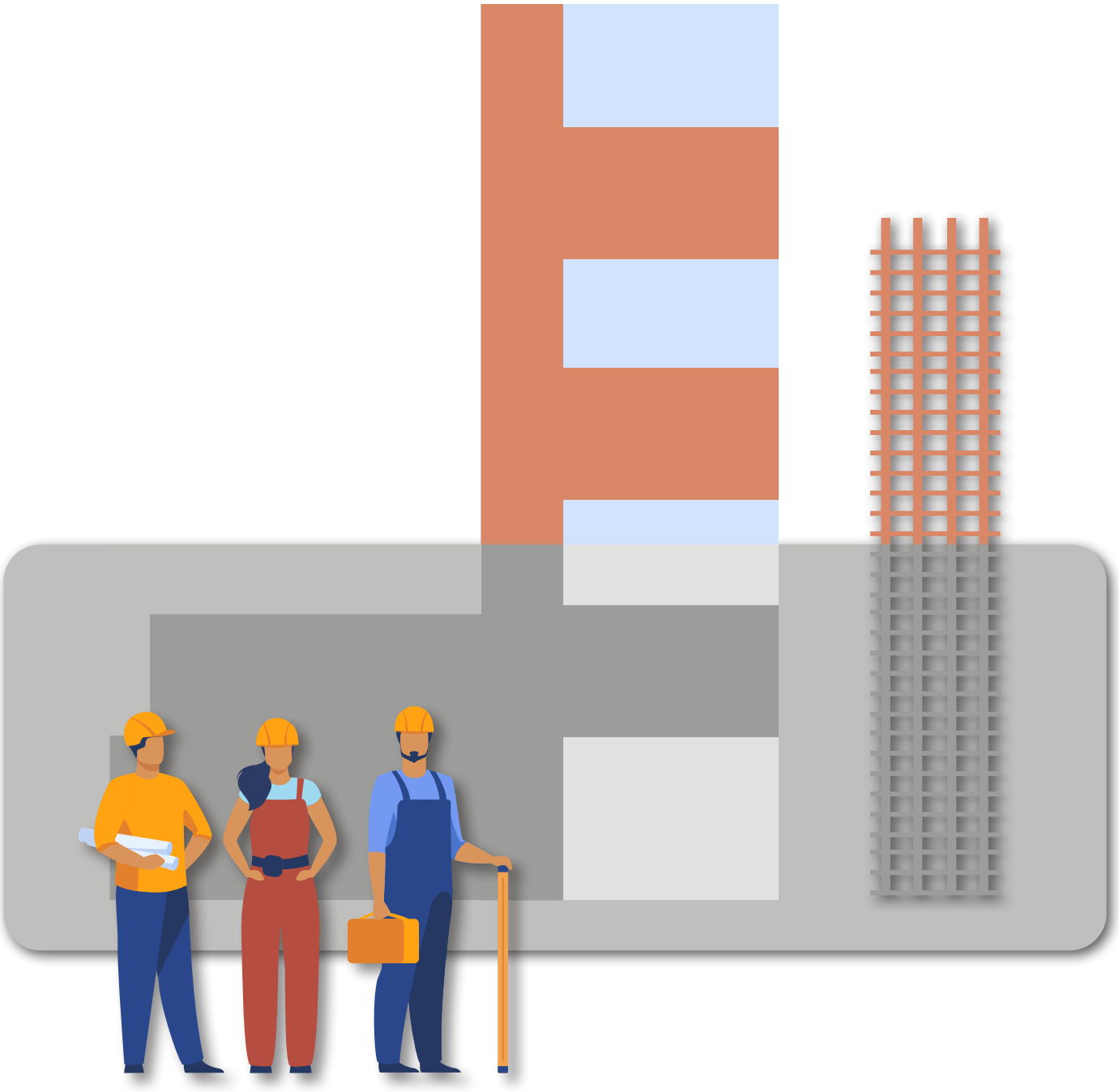

3

التحديات التي تواجه العمال المهاجرين في المنطقه العربيه في مسار الأنتقال العادل

1.3 الموقف الأقتصادي و الأجتماعي للعمال المهاجرين اثناء الأزمات في المنطقه العربيه .

عند الحديث عن التحديات التي تواجه العمال المهاجرين في المنطقه العربيه في مسار الأنتقال العادل لابد من الأشاره الى وضع العمال المهاجرين اثناء الأزمات العالميه , و عليه لإان من المهم التعرض الى ازمة كوفيد 19 بصفتها مثال واقعي على النهج الذي اتبعته الدول العربيه في التعامل مع قضايا المهاجرين اثناء الأزمه وذلك لأستكشاف مواطن الخلل التي قد تؤثر على هذه الفئه من العمال في اطار اي استرتيجيات لمواجة اشكاليات التغيير المناخي .

تركت هذه الجائحة أثراءِ مدمرا على العمال المهاجرين في جميع أنحاء المنطقة العربية, حيث انه و بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية فان المنطقة خسرت 9 في المائة من جميع ساعات العمل في عام 2020 بسبب الجائحة، أي ما يعادل 5 ملايين فرصة عمل وأبرزت الدراسات أن القطاعات الأكثر تضررا من الأزمه في البلدان العربية هي القطاعات التي ترتفع فيها حصة العمال المهاجرين، بحسب الأحصائيات التي اشير اليها في الفصول السابقه و بالأخص قطاع البناء، و الزراعه و النقل وأنشطة الخدمات الأخرى ، ومنها العمل المنزلي، وخدمات السياحه و الأيواء والطعام، وتجارة الجملة والتجزئة.

وقد كان ابرز اشكال الأثر من الجائحه على العمال المهاجرين في المنطقه العربيه كما يلي :

1. فقدان الوظائف:

أثرت الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار الفيروس بشكل كبير على القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى تسريح العديد من العمال المهاجرين من وظائفهم. وبالنسبة للعمال المهاجرين الذين يعملون في القطاعات غير الرسمية، كانت الآثار أكثر صعوبة، حيث لم يتمتعوا بحماية اجتماعية كافية.

2. انخفاض إرسال التحويلات المالية:

يعتمد العديد من العمال المهاجرين على إرسال التحويلات المالية إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ولكن بسبب الجائحة وتأثيرها على الاقتصادات العالمية، انخفضت بشكل كبير قيمة التحويلات المالية المرسلة، مما أثر على معيشة العائلات في بلدان المهاجرين.

3. ضعف الحماية الاجتماعية:

اكتشف العديد من العمال المهاجرين أنفسهم بدون حماية اجتماعية أو دعم حكومي خلال فترات الإغلاق والعزل العام. وبالتالي، كانوا أكثر عرضة للفقر والحاجة.

4. تعرض للعنف واستغلال العمالة:

تضطر العديد من العمال المهاجرين للعمل في ظروف غير ملائمة وبأجور منخفضة نظراً لظروفهم الهشة. وتزداد خطورة هذه الأوضاع خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدول بسبب الجائحة.

5. تعثر عمليات الهجرة والعودة:

قد تأثرت عمليات الهجرة والعودة بسبب قيود السفر والإغلاق الحدودي خلال فترات الجائحة، مما أدى إلى عدم قدرة العمال المهاجرين على العودة إلى بلدانهم في حالات الطوارئ أو تغير ظروف عملهم.

وتعتبر هذه التحديات هي النتيجه الأبرز لأستثناء العماله المهاجره من استرتيجات الأستجابه للأزمات و الكوارث في المنطقه العربيه , الامر الذي يوجب ادماج العمال المهاجرين في مسارات الأنتقال العادل .

2.3 اهمية ادماج العمال المهاجرين في مسارات الأنتقال العادل

وفقا لما سبق توضيحه في الفصل الخاص بحجم العماله المهاجره في سوق العمل العربي الأكثر استقطابا للعمال لمهاجرين (المشرق و الخليج العربي) من حيث القطاعات التي تشغلها و مدى تأثيرها على اقتصاديات كل من دول المنشاء و المقصد , يلاحظ الدور المحوري الذي يلعبه العمال المهاجرين في اقتصاديات الدول المستضيفه , حيث انهم يشغلون القطاعات الأكثر محوريه في هذه الأقتصادات , حيث يعمل العمال المهاجرون في الدول العربية في قطاعاتٍ متنوعة كقطاع النفط والغاز والزراعة والنقل والفنادقو يمثلون اغلبية اليد العامله في هذه القطاعات, وهي القطاعات المرشحه لتكون الأكثرتأثرا بالتغيرات المناخيه و بالتالي ستكون الأكثر تفاعلا في عمليات الأنتقال الى الأقتصاد الأخضر , الأمر الذي يحتم ادماج العماله المهاجره في مسارات الأنتقال العادل لضمان استدامة النمو في هذه الدول .

وخلال جائحة كوفيد-19 ، واصل العمال المهاجرون تزويد المجتمعات المحلية بالخدمات الأساسية، معرضين أنفسهم للخطر من أجل المساعدة في إنقاذ أرواح الآخرين.

ومع ذلك، كشفت الجائحة عن أوجه قصور في النظم الحالية لحوكمة الهجرة، التي لا تُعمِل حقوق الإنسان للعمال المهاجرين وأسرهم، فتتركهم بلا حماية، وترسخ التمييز والوصم وكره الأجانب.

وبناء عليه فنه ينبغي إدماج العمال المهاجرين في الخطط وألاستراتيجيات الخاصه بالأنتقال العادل مع مراعاة عوامل تشمل ما يلي:

- مدى الحاجة إلى تعديل أطرالتنمية نتيجة خطط الأستجابه للأنتقال الى الأقتصاد الأخضر ، وفي هذه الحالة تحديد كيفية إدماج العمال المهاجرين عند ادخال تلك التعديلات .

- معالجة التوترات المحتملة بين السكان المحليين الذين قد يعتبرون العمال المهاجرين منافسين لهم، في سياق جهود الأستجابه لأزمة التغير المناخي بما في ذلك الأنتقال العادل الى اقتصاد منخفض الكربون.

- إشراك أرباب العمل والوزارات المعنية، مثل وزارتي العمل و التخطيط ، في وضع الخطط وفهم احتياجات سوق العمل.

3.3 الأشكاليات التي تواجه ادماج العمال المهاجرين في مسارات الأنتقال العادل في المنطقه العربيه

يمكن ادراك الأشكاليات التي تواجه ادماج العمال المهاجرين في مسارات الأنتقال العادل في المنطقه العربيه على النحو التالي:

1. أطر حوكمة العمل:

تشير الأبحاث العلمية و الأبحاث في مجال السياسات إلى أن نظام الكفالة قد يتيح للوكالات الحكومية وشركات الأستخدام و الكفلاء من القطاع الخاص فرض قيود كبيرة على العمال المهاجرين الخاضعين لكفالتهم ، فنظام الكفالة ينظم استخدام العمال المهاجرين و الأشراف عليهم، ويتحكم بصرامة بعمليات دخول المهاجرين إلى البلاد وإقامتهم فيها ومغادرتهم إياها و تغيير طبيعة العمل او الأنتقال من عمل الى اخر، وهو يعطي الكفيل المسؤولية والسلطة على ظروف معيشة العمال وسكنهم وعملهم وتنقلهم.

وبالتالي، يتيح نظام الكفالة للعمال المهاجرين دخول المنطقة بشكل قانوني بموجب تصريح عمل كعمال مؤقتين، ولكنه يقوض ولايتهم على حياتهم ومنعتهم إزاء الأزمات و المحن .

وفي السنوات الأخيره ، طبقت معظم البلدان العربية التي تعتمد نظم الكفالة اصلاحات لضمان حماية أفضل لحقوق المهاجرين ، ولكن بالرغم من هذه الأصلاحات على مستوى السياسات في الأطر المعنية بحوكمة هجرة اليد العاملة في جميع انحاء المنطقة، و الألتزام بعدة بعدة أطر عالمية، لاسيما الأتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنه والمنظمة والنظامية، والمعايير الدولية لحقوق إلنسان والعمل التي تحمي حقوق العمال المهاجرين، لاتزال الفجوة كبيرة بين الأحكام الواردة في االتفاقيات الدولية وتطبيقها على المستوى الوطني.
وتشمل العوائق آليات الأنفاذ المحدودة، والموارد المجهدة، والقدرات المحدودة، والجهود القليلة لضمان الأدماج الأجتماعي للمهاجرين الذي تتطلبه عملية الأدماج في اليات الأنتقال العادل ، بالأضافة الى ضعف الوعي العام، وانتشار ظاهرة كراهية الأجانب والعنصرية، وكلها عوامل تؤثر سلبا على إدماج المهاجرين في اي خطه من خطط الأستجابه للأزمة التغير المناخي بما فيها الأنتقال العادل الى اقتصاد اخضر.

2. قابلية تضرر العمال ذوي المهارات المنخفظه :

غالبية العمال المهاجرين هم من ذوي المهارات المتدنية في المنطقة العربية، ومنهم النساء المهاجرات، فكثيرا ما يعملون بموجب عقد مؤقت أو في القطاع غير النظامي، وبالتالي لايتمتعون بالأمن الوظيفي، وفي كثير من الحالات ، لايدرجون في برامج الحماية الأجتماعيه ، وهذا ما يزيد من قابلية تضررهم، لاسيما إزاء الصدمات الخارجية مثل الأزمات الأقتصاديه التي قد تنتج عن شح المياه و ندرة الوظائف ، وليس لدى معظمهم سوى إمكانية وصول محدودة إلى آليات الحماية الأجتماعيه.

3. الأعتبارات المتعلقة بالجنسين في تجربة الهجرة والنزوح القسري:

تعكس تجارب النساء والرجال في الهجرة والنزوح القسري الفوارق بين الجنسين وأوجه عدم المساواة. وكثيرا ما تنجم أوجه عدم المساواة التي تعاني منها النساء والفتيات المهاجرات اللاجئات عن التصورات التقليدية ألدوار الجنسين والعالقات بينهما ، الأمر الذي ينبيء بان العاملات المهاجرات لن يكن ضمن الأولويات الرئيسيه في خطط الأستجابه لأزمة التغير المناخي ، و سيكون استبعادهن اعلى بكثير من استبعاد العمال المهاجرين من الذكور.

4. التحديات الأقتصاديه

قابلية المهاجرين للتضرر اقتصاديا في ضل الأزمه المناخيه مرشحه لأن تكون اشد من الضرر المحتمل الذي سيلحق بالعمال المحليين ، لاسيما ان المهاجرين غير النظاميين و اللاجئين غالبا ما يستبعدون من آليات الحماية الأجتماعيه الوطنية.

فعلى سبيل المثال ، كان مجموع حزم إلغاثة الخاصة بجائحة كوفيد ١٩ في البلدان العربية قد تجاوز 102 مليار د،ولار مع تفاوتات مختلفة بين مجموعات البلدان، لكن لم يتم ادراج الالجئون والمهاجرون في آليات الدعم الحكومية، مثل التوظيف والمساعدة النقدية للعاطلين عن العمل الأمر الذي يولد القلق من اتباع ذات النهج في مشاريع الأستجابه لأزمة المناخ و على رأسها الأنتقال العادل.

5. التمثيل و المشاركه في صناعة القرار

التمثيل النقابي للعمال المهاجرين في المنطقة العربية يمثل تحديات متنوعة نظراً لطبيعة العمالة المهاجرة وظروف عملها، حيث يعتمد تمثيل العمال المهاجرين على السياسات الهجرة لكل دولة والإجراءات التي تنظم عمل المهاجرين.

فعلى سبيل المثال يمكن أن تتأثر فرص التمثيل النقابي للعمال المهاجرين بتأشيرات الإقامة المحددة، حيث قد يواجه بعض العمال المهاجرين تحديات في الانضمام إلى النقابات في حالة عدم حصولهم على إقامة دائمة.

بالأضافة الى ذلك ، قد تكون ظروف العمل واللغة عوائق للتمثيل النقابي للعمال المهاجرين، حيث قد يجد العمال النقابيين صعوبة في التواصل مع العمال المهاجرين من خلفيات لغوية وثقافية مختلفة.

ايضا يمكن أن يكون التمثيل النقابي غير معروف بشكل كافٍ لدى العمال المهاجرين، وهذا يتطلب توفير التوعية والتثقيف حول أهمية التنظيم النقابي وحقوق العمل.

ولكن يبقى التحدي الأبرز و الأهم و هو التشريعات الوطنيه التي تحول او تحد من مشاركة العمال المهاجرين في التنظيم النقابي ، فقد تواجه النقابات تحديات قانونية في بعض الدول فيما يتعلق بتمثيل العمال المهاجرين، وقد تكون هناك قيود أو شروط لانضمام العمال المهاجرين إلى النقابات، الامر الذي يعني حرمان توفير فرص تمثيلية عادلة ومنصفة للعمال المهاجرين، و يحول دون دعم التوعية والتثقيف وتعزيز التضامن بين العمال المهاجرين والمحليين لتحقيق التمثيل النقابي الفعال وتحقيق الحماية والحقوق العادلة للعمال المهاجرين في المنطقة.

4

التوصيات

1.4 دمج المهاجرين في نظم الوقاية والتأهب و الأستجابه لمسار الأنتقال العادل:

يؤدي دمج المهاجرين في الأطر الوطنية والمحلية للوقاية والتأهب و الأستجابه للأزمات بما في ذلك الخطط الخاصه بألأنتقال العادل إلى تقليل مواطن ضعفهم وتحسين قدرة المجتمعات المضيفة على على مواجهة تبعات التغير المناخي و الأنتقال الى اقتصاد اخضر بشكل مثمر و عادل .

ويمكن أن تشمل الأنشطه في هذا الصدد ما يلي:

- تحديد منظمات المهاجرين المعنية بالعمال المهاجرين والعمل معها
- الأعتراف بالخبرات السابقه للعمال المهاجرين .
- حظر التميز على أساس الجنسية وإتقان اللغة ووضع الهجرة، وغير ذلك من الخصائص المحظورة في القوانين والسياسات المتعلقة بالحقوق و الحريات .
- إشراك المهاجرين في إدارة الأزمات على المستوى المحلي والتخطيط لها.
- تنظيم وتسهيل عقد اجتماعات منتظمة انظمام العمال المهاجرين و اختيار ممثليهم في النقابات العماليه .

2.4 التشاورمع العمال و المهاجرين و اشراكهم في صناعة القرار :

تساهم المشاورات التي يمكن أن تُعبّر فيها جميع الفئات عن شواغلها وتبرز احتياجاتها في بناء الثقة بين السلطات والمجتمعات المحلية والمهاجرين، وضمان معرفة احتياجات المجتمعات المحلية والمهاجرين على السواء، وإتاحة فرص للعمل معاً على وضع النهج والحلول. وتشمل ألأنشطة ذات الصلة ما يلي:

- تحديد قادة المهاجرين وممثليهم الذين يمكنهم الحديث على نحو هادف إلى جماعاتهم أو نيابة عنها؛
- إنشاء منابر فعلية أو شبكية للنقاش تكون المشاركة فيها واسعة النطاق؛
- ضمان مشاركة جميع الفئات، بإجراءات تشمل توفير الترجمة وإتاحة فرص خاصة للفئات المهمشة؛
- استضافة اجتماعات عامة أو مفتوحة، بما في ذلك في الأماكن التي يلتقي فيها المهاجرون.

3.4 تعزيز الأطر الحقوقيه للعمال المهاجرين

- متثال للأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل التي وضعتها منظمة العمل الدولية، والمصادقة
- على كافة الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة وذات الصلة بها، وضمان حماية قوانين العمل للعمال المهاجرين حمايةً شاملة.
- تحسين حوكمة هجرة اليد العاملة بمعالجة العناصر الاستغلالية في ظل نظام الكفالة.
- ممارسات الاستقدام العادلة والأخلاقية، بما فيها ضمان التنقل و تغيير العمل بالنسبةللعمال المهاجرين.
- تقوية أنظمة رصد وتفتيش العمل، وخصوصاً في القطاعات الغنية باليد العاملة المهاجرة كالبناء والعمل المنزلي.
- تحسين مقدرة العمال المهاجرين على على الوصول الى اليات التدريب و تنمية المهارات في القطاعات التي يشملها الأنتقال الى اقتصاد اخضر
- تكليف أصحاب العمل بتحمل نفقات التأمين الصحي للعمال المهاجرين وبإتاحة المجال لهم للحصول على رعايةٍ طبية ملائمة ثقافياً وتوفيرها لهم عند الضرورة.
- تعزيز و الأعتراف بالحرية النقابية للعمال المهاجرين وبناء قدرة النقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني على زيادة انتشارها وتحسين ما تقدمه من خدماتٍ لهم.
- خلق فرص عملٍ وإعمال الحق في العمل في الوظائف التي يمكن استحداثها ضمن اطار الأنتقال الى اقتصاد اخضر.

4.4 تعزيز ارضيات الحمايه الأجتماعيه :

- احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان وحقوق العمل لجميع العمال المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم ومن دون تمييز. وتشمل هذه الحقوق حرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي، وعدم التعرض للعمل القسري أو عمل الأطفال، وعدم التعرض للتمييز وكره الأجانب، والمساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة، والحق في ظروف عمل لائقة، بما في ذلك الوصول إلى آليات حماية الأجر والدخل، وظروف السكن المناسبة، والحق في الحماية الاجتماعية، والوصول إلى آليات العدالة.
- تحسين التغطية بخدمات الرعاية الصحية المهنية والأولية ونظم الحماية الاجتماعية، وزيادة توافرها وجودتها، للوقاية من الأمراض والإصابات المرتبطة بالعمل، وضمان نتائج صحية

إيجابية في صفوف العمال المهاجرين وأسرهم، أياً كان وضعهم القانوني, وينبغي أن تتناول عملية توفير خدمات الرعاية الصحية العوامل المناخيه، وأي عوائق تحول دون الحصول عليها، بما في ذلك الحواجز الثقافية واللغوية والقانونية والإدارية والمالية.

- ضمان إدراج العمال المهاجرين، بصرف النظر عن جنسيتهم ووضعهم القانوني، في مخططات الأنتقال الى اقتصاد اخضر ، بما في ذلك خطط الأنتقال العادل ، وكفالة قدرتهم على التماس التدريب المناسب في بيئه آمنة من دون خوف من إجراءات المراقبة أو الترحيل المرتبطة بالهجرة أو خطر التعرض لها.

- التصديق على المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل، وتنفيذ المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل، بوسائل تشمل اعتماد أطر وطنية لهجرة اليد العاملة ونظم للحماية الاجتماعية وآليات للحوكمة قائمة على الحقوق ومراعية للاعتبارات الجنسانية.

- تعزيز الاتساق بين سياسات الهجرة والعمالة، بوسائل تشمل زيادة تطوير مهارات العمال المهاجرين والاعتراف بها لتلبية الاحتياجات الحقيقية في سوق العمل في ظل خطط الأستجابه لأزمة التغير المناخي.

- ضمان التوظيف المنصف والأخلاقي للعمال المهاجرين من خلال تنفيذ المبادئ العامة والإرشادات التوجيهية التشغيلية لمنظمة العمل الدولية من أجل الاستخدام العادل، واتخاذ إجراءات بشأن ضمان دماج العمال المهاجرين في المسارات الوطنيه للأنتقال العادل.

- وضع سياسات وبرامج العمالة لكفالة تضمينها اعتبارات تتعلق بالاحتياجات الخاصة للعمال المهاجرين الذين يواجهون حالات ضعف، ولا سيما النساء والشباب والعمال المنزليين والعمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة. وينبغي اتخاذ تدابير محددة لمنع جميع أشكال الاستغلال وسوء المعاملة والإبلاغ عنها ومعالجتها وتوفير سبل الانتصاف الفعالة منها.

- ضمان فرص العمل اللائق للمهاجرين وإمكانية توظيفهم في الاقتصاد الرسمي في بلدان المقصد وفي البلدان الأصلية لدى العودة، وإعادة إدماجهم بفعالية في أسواق العمل في سياق الأنتقال الى اقتصاد اخضر.

- إتاحة فرص الحصول على المعلومات والمشاركة لجميع أصحاب المصلحة في تصميم إجراءات الأنتقال العادل والعمل في الوقت ذاته على تفكيك ضروب التمييز وكره الأجانب والوصم ضد العمال المهاجرين.

- إبرام اتفاقات ثنائية وإقليمية بشأن هجرة اليد العاملة أو تحديثها لضمان تمحورها حول ادماج العمال المهاجرين في اي خطه وطنيه في دول المقصد لمواجهة التغيرات المناخيه و استنادها إلى الحقوق ومراعاتها للاعتبارات الجنسانية, ويجب أن تكفل اتفاقات الضمان الاجتماعي الثنائية والمتعددة الأطراف حصول العمال المهاجرين وأسرهم على حقوق ومزايا الحماية الاجتماعية وإمكانية تحويلها، بما يتماشى مع معايير العمل الدولية.

قائمة المراجع :

- خطوط توجيهية لحماية المهاجرين فى البلدان التى تعانى من نزاعات أو كوارث طبيعية – دراسه Migrant in countries in , 2016 (crises intiatve (MICIC

- نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الأقتصاد العالمي – التقرير السادس – منظمة العمل الدوليه 2004

- تقرير حالة الهجره, موجز السياسات – المنظمه الدوليه للهجره, 2021

- تقرير حالة الهجره , موجز السياسات – المنظمه الدوليه للهجره , 2020

- Overview of international migration and forced displacement trends in the Arab region,(IOM) 2021

- Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all (ILO), 2015

- دور منظمة العمل الدولية في معالجة موضوع تغير المناخ وتحقيق انتقال عادل للجميع - منظمة العمل الدولية, 2021

- تحقيق انتقال عادل نحو اقتصادات و مجتمعات مستدامه بيئيا – منظمة العمل الدوليه , 2023

النزوح والهجرة المناخية ومسار الانتقال العادل في المنطقة العربية

ورقة عمل

الأتحاد العربي للنقابات

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

النزوح والهجرة المناخية ومسار الانتقال العادل في المنطقة العربية

ورقة عمل

الأتحاد العربي للنقابات